

ما بعد الإخوان

أولاً: آلية الإنتقال لدولة مدنية مستقرة

- ١- العودة إلى دستور ١٩٧١ قبل التعديلات التي أدخلها أنور السادات وحسني مبارك، بخلاف ما يتصل بحرية إطلاق الأحزاب السياسية المدنية، وذلك لفترة انتقالية محدودة لا تتعدى العامين.
- ٢- نقل سلطة "رئاسة الجمهورية" إلى المحكمة الدستورية العليا في تكوينها السابق على الدستور الجديد المنعدم وبالتنسيق مع القوات المسلحة.
وتفعيل مجلس الأمن القومي برئاسة وزير الدفاع، مؤقتاً، إلى حين انتخاب رئيس الجمهورية.
- ٣- تختار المحكمة الدستورية العليا شخصية وطنية مستقلة ذات حكمة وخبرة ثبت نجاحها لتشكيل حكومة أزمت مدنية مؤقتة لتنفيذ سياسة اقتصاد منحازة للفقراء، وإعداد منظومة إنتخابات لا تقبل التزوير، على أن يكون الوزراء مختارين من بين أعلى الكفاءات، كل في مجاله، بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الحزبي، ويتم التكليف بأسلوب الإعلان ثم التقييم وبشفافية تامة.
- ٤- تشكل المحكمة الدستورية العليا لجنة من خمسين عضواً لصياغة مشروع دستور جديد للبلاد، تتكون من أقدم أربعين أستاذاً من أساتذة القانون الدستوري وأقدم عشرة من أساتذة العلوم السياسية العاملين في الجامعات المصرية، وتستقي هذه اللجنة بنود الدستور بأسلوب جلسات استماع لطوائف الشعب المجتمعية والمهنية والجغرافية، وأيضاً لعلماء ومفكري ومبدعي وأدباء مصر، وتعرض هذه اللجنة مشروع الدستور على الشعب للمناقشة والتفاعل في مراحل إعدادة المختلفة. وتلتزم لجنة الصياغة بما يتم الإتفاق عليه في لجان الاستماع العلنية التي دعوا إليها وأداروها، على ألا يقل عدد اللجان عن ألف لجنة استماع للحصول على أفضل تغطية لجميع الآراء ومطالب الشعب للدستور.
- ٥- بعد الاستفتاء على الدستور وإعداد كشوف ناخبين سليمة وإعداد التصويت الإلكتروني من داخل اللجان يتم إجراء انتخابات نيابية، ثم انتخابات رئاسية مبكرة، تعد لها الوزارة المشار إليها من قبل.

مقترح
ممدوح حمزة